

## قانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٥

بريط موازنة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :  
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٤٢٨٤٤٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهه اثنان وأربعون مليوناً وثمانمائة وأربعة وأربعون ألف جنيه ) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٨٦٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهه مليوناً وثمانمائة وستون ألف جنيه ) كلها بالنفقات الجارية والتحويلات الجارية .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢١٣٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهه واحد وعشرون مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه ) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٩٤٤٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهه تسعة عشر مليوناً وأربعمائة وأربعون ألف جنيه ) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢١٥٤٤٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهه واحد وعشرون مليوناً وخمسمائة وأربعة وأربعون ألف جنيه ) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢١٤٩٤٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٢١٥٤٤٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون مليوناً وخمسمائة وأربعة وأربعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الصندوق بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم الصندوق ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للصندوق السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٥ م) .

حسني مبارك

**العنوان:** دليل ملخص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية في مصر (الطبعة الثانية) - ٢٠٠٩/٢٠٠١